السياسات الحمائية للتجارة العالمية والتوترات التجارية تخفض الطلب

الخلفية الحالية لأسعار النفط تزود دول الخليج بمرونة كبرى

قال التقرير الصادر عن شركة بحوث كانمكو بخصوص صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2018 ، لقد أبقى صندوق النقد الدولي على توقعات النمو لعامي 2018 و2019 دون تغير عند مستوى 3.9 في المائة لكلا العامين، وذلك في أحدث التقارير الصادرة عن الصندوق في يوليو 2018، وان كان قد أضاف ان النمو قد أصبح أقل توازناً والمخاطر على الافاق المتوقعة أصبحت في ازدياد بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة على حد سواء، وألمح كذلك الى ظهور المزيد من المخاطر السلبية على الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم تخفيض توقعات النمو الخاصة بالاقتصادات المتقدمة بواقع 10 نقاط أساس للعام 2018 (2.4 في المائة) مقارنة بالتوقعات الصادرة في أبريل 2018 مع الإبقاء على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي دون تغير (2.2 في المائة). وتتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع توقعات النمو للعام 2018 بصفة أساسية إلى تباطؤ وتيرة النمو لكل من منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة في مستهل العام 2018. من جهة أخرى، تم الإبقاء على توقعات النمو الخاصة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كمجموعة واحدة دون تغير عما ورد في تقرير أبريل 2018، وان كان هناك تبايناً بالنسبة للاقتصادات المنفردة كل على حدة حسب كيفية تفاعلها مع الاتجاهات العالمية الطارئة مثل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار الأمريكي والتطورات المستجدة على الصعيد التجاري والعوامل الجيوسياسية.

وأبقى التقرير على توقعات النمو الخاصة بالولايات المتحدة لعامي 2018 و2019 دون تغير حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ان تؤدي الحوافز المالية والطلب النهائي القوي للقطاع الخاص إلى الإبقاء على قوة النمو، في حين ان انخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها المسجلة على مدار عدة عقود قد يخلق ضغوطاً تضخمية. من جهة أخرى، يتوقع ان يتباطأ نمو منطقة اليورو بمعدل 20 نقطة أساس للعام 2018 (2.2 في المائة) و10 نقاط أساس للعام 2019 (1.9 في المائة) مقارنة بالمعدلات الواردة في تقرير أبريل 2018. وتم تخفيض توقعات النمو لكلا من فرنسا وإيطاليا مع توقع تباطؤ وتيرة النمو عما كان متوقعاً في السابق وذلك نظراً لتراجع معدلات النشاط الاقتصادي في فرنسا خلال الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالتوقعات، في حين ان انخفاض الطلب الداخلي يتوقع ان يؤثر على إيطاليا في خضم فترة يسودها عدم اليقين السياسي. في حين تشير التوقعات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا بواقع 30 نقطة أساس ليصل إلى 2.2 في المائة للعام 2018. بالإضافة إلى ذلك، أدى تراجع وتيرة الأنشطة الاقتصادية في بداية العام 2018 إلى تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة إلى 1.46 في المائة للعام الحالي. كما ان الانكماش الذي شهدته اليابان خلال الربع الأول من العام 2018 قد أدى إلى تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018 بواقع 10 نقاط أساس (1.0 في المائة). إلا انه على الرغم من ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي ان يحتفظ الاقتصاد الياباني بقوته خلال الفترة المتبقية من العام 2018 وخلال العام القادم 2019 على خلفية زيادة الاستهلاك الخاص والطلب الخارجي وأنشطة الاستثمار.

ويتوقع ان تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً بنسبة 4.9 في المائة في العام 2018 وبنسبة 5.1 في المائة للعام 2019 تماشياً مع التوقعات الصادرة في تقرير أبريل 2018. حيث يتوقع ان تحتفظ الهند والصين بصدارتهما كأسرع الاقتصادات نمواً على مستوى المنطقة وان كان قد تم تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند لعامي 2018 و2019 بواقع 10 نقاط أساس و30 نقطة أساس ليصل إلى 7.3 في المائة و7.5 في المائة على التوالي نظراً لتأثير ارتفاع أسعار النفط على الطلب المحلي وتشديد السياسات النقدية بوتيرة أسرع من المتوقع. وبالنسبة لمعدلات النمو الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وشمال افريقيا وباكستان لعامي 2018 و2019، فقد تم رفعها بواقع 10 نقاط أساس و20 نقطة أساس على التوالي وصولاً إلى 3.5 في المائة و3.9 في المائة على التوالي بدافع من تحسن معدلات التصدير للدول المصدرة للنفط. إلا انه على الرغم من ذلك، فقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى ان الافاق المستقبلية للدول المستوردة للنفط ما زالت هشة، حيث انه هناك اقتصادات عديدة مازالت تواجه احتياجاً كبيراً للضبط المالي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي للعام 2018 بواقع 20 نقطة أساس ليصل إلى 1.9 في المائة، في حين تم الإبقاء على توقعات النمو الخاصة بالعام 2019 دون تغير (1.9 في المائة). إلا انه على الرغم من ذلك، نتوقع انه ما زال هناك مجال لإعادة النظر في توقعات نمو العام 2019 وذلك نظراً لارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بطبيعة الاتفاقية التي سيتم ابرامها ما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك في العام 2019، بالإضافة إلى تطورات التجارة الدولية على المدى القصير. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ان يرتفع متوسط أسعار النفط بمعدل 17.4 دولار أمريكي للبرميل في العام 2018 ليرتفع السعر من المتوسط البالغ 52.8 دولار أمريكي للبرميل في العام 2017 إلى 70.2 دولار أمريكي للبرميل. ويتوقع أن يتراجع السعر هامشياً إلى 68.9 للبرميل في العام 2018. وتعمل الخلفية الحالية لأسعار النفط على تزويد دول مجلس التعاون الخليجي بمرونة كبرى من حيث إجراءات الضبط المالي الجارية حالياً وإدارة توازن الحساب الجاري في الموازنة. إلا انه على الرغم من ذلك، من الممكن أن يؤثر تزايد السياسات الحمائية للتجارة العالمية وارتفاع توترات التجارة العالمية على المنطقة من خلال انخفاض الطلب العالمي على النفط وتذبذب الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يدفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعجيل بخطط التنويع الاقتصادي، وخططها الفردية لضبط الأوضاع المالية التي تستهدف تحقيق إيرادات إضافية والتحكم الأمثل في النفقات في المستقبل.

توقعات صندوق النقد الدولي

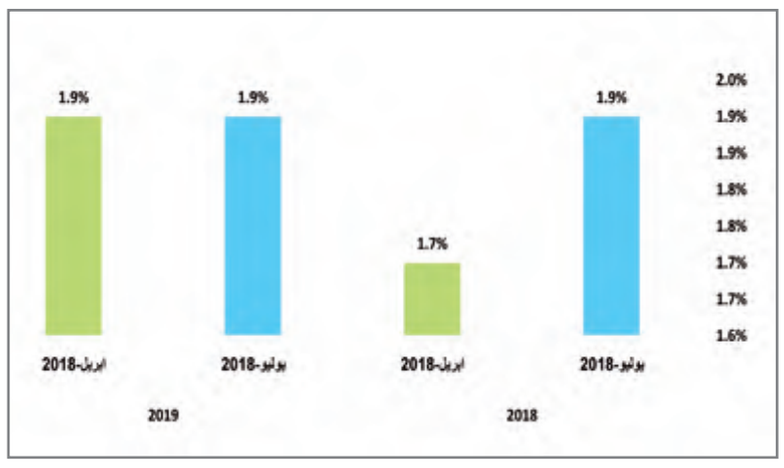

الناتج المحلي الإجمالي للسعودية

عبر برامج التدريب الحصرية التي تطلقها لدعم الطلاب وحديثي التخرج

«كامكو» تواصل الاستثمار في الأجيال المقبلة

تواصل شركة كامكو للاستثمار، استثماراتها الاستراتيجية في الكوادر الشابة التي تمثل اللبنة الأساسية لمستقبل الكويت، عبر توفير برامج التدريب الحصرية لطلاب الجامعات والكوادر الشابة حديثة التخرج.

وتستهدف برامج كامكو للتدريب الداخلي اكساب المتدربين المشاركين في البرنامج، الذي يقام سنوياً، الخبرة العملية في بيئة عمل تعاونية وإيجابية تتماشى مع اهداف الشباب وطموحاتهم، وذلك كجزء من مبادرة الشركة لتمكين وتنمية قدرات الشباب لتحقيق مستقبل مهني مثمر.

ويقدم برنامج التدريب الداخلي في كامكو، انشطة تدريبية استثنائية ومتنوعة، مقرونة بتوفير خبره في العمل في مختلف المجالات والقطاعات المتعلقة بالاستثمارات والتي تتماشى مع تخصصات المشاركين. ويقوم المتدربون الملتحقون بالبرنامج بتطبيق عدد من الممارسات العملية والاطلاع على الاستراتيجيات الاستثمارية الرئيسية للاستفادة من خبرة واحدة من أكبر الشركات الاستثمارية في المنطقة. حيث استقبلت كامكو 13 متدرباً خلال عام 2018 من مختلف الجامعات الدولية والمحلية المشاركة في بالبرنامج.

ومن جهتها، أكدت نائب رئيس ادارة الموارد البشرية في كامكو ريم الرفاعي: « نؤمن بان توجيه الشباب نحو طريق النجاح هي أحد المهام التي تقع على عاتق الشركات، لما يمثلونه من أهمية وباعتبارهم هم قاده الغد. لذا، فأننا لدى استقبال المتدربين، نعمل على التأكد من انهم على استعداد تام للتعلم والتطور في بيئة تنافسية ونظم رسمية للعمل. ويسمح لنا هذا الاجراء من الحصول على المرشحين ذوي الاحقية للاستفادة من الخبرة العملية، التي ستؤهلهم يوماً ما للوصول الى وظيفة احلامهم».

وأضافت، «وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية تمكنت كامكو، خلال السنوات الماضية، من احتضان مئات المتدربين، ولعبت دوراً قيادياً في اعدادهم وتثقيفهم من خلال ممارسة العمل على ارض الواقع. فيما قدمت كامكو عدد من الوظائف لهؤلاء الذين نجحوا في اثبات قدراتهم خلال فترة التدريب.

وأشارت الرفاعي، «لن ندخر جهداً في سبيل مواصلة دورنا من أجل دعم الطلاب والشباب الخريجين، تماشياً مع اهدافنا بالقيام بدورنا نحو مجتمع الأعمال والمجتمع الكويتي بشكل عام، في تمكين الشباب من خلال تعزيز قدراتهم ومهاراتهم وأخلاقيات العمل لديهم، واختيار الكوادر من الموهوبين والمتحمسين «. هذا وتقدم برامج التدريب الداخلي لدى كامكو الفرصة للراغبين من أجل تعلم مهارات جديده وتطوير كفاءات جديده في ظل بيئة عمل مهنية.

ريم الرفاعي

لتسريع اعتماد إنترنت الأشياء بين العملاء

«جنرال إلكتريك» و«مايكروسوفت» تعلنان عن أكبر شراكة لهما

أعلنت «جنرال إلكتريك»، المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز GE، وشركة «مايكروسوفت»، المدرجة في بورصة ناسداك بالرمز MSFT، اليوم عن توسعة الشراكة التي تجمع بين الطرفين، وتقديم تقنيات التشغيل والمعلومات التي تحد من العقبات التي تواجه الشركات الصناعية على صعيد تطوير مشاريع التحول الرقمي. وفي إطار هذا التعاون، تخطط «جنرال إلكتريك الرقمية» إلى معايرة حلول «بريديكس» على منصة «مايكروسوفت Azure»، ودمج محفظة «بريديكس» مع إمكانات «Azure» للحوسبة السحابية التي تشمل إنترنت الأشياء و«Azure» للبيانات وأدوات التحليل. كما سيتعاون الطرفان في استراتيجيات البيع ودخول الأسواق، لتزويد المستخدمين النهائيين بأفضل حلول إنترنت الأشياء الصناعية في مختلف القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم «جنرال إلكتريك» منصة «مايكروسوفت Azure» ضمن كافة وحدات أعمالها كأدوات إضافية لإنترنت الأشياء وتعزيز الإنتاجية، بما في ذلك تطبيقات داخلية قائمة على حلول «بريديكس» لتعزيز الابتكار في وحدات أعمال الشركة.

ووفقاً لتقرير صادر عن شركة «غارتنر»، فإن الشركات تتجه من «مجرد الحديث» عن إنترنت الأشياء الصناعية إلى تطبيق مفاهيم الإثبات والمشاريع التجريبية. وفي حين تعتبر مشاريع «إثبات المفهوم» بداية سهلة، فإن عدداً من الشركات قد باشرت بتطبيق مبادرات واسعة النطاق×. وستساعد شراكة «جنرال إلكتريك» و«مايكروسوفت» العملاء الصناعيين في تعزيز سلاسة عمليات التحول الرقمي من خلال الجمع بين حلول «جنرال إلكتريك الرقمية» الرائدة لإنترنت الأشياء الصناعية التي تجمع وتخزن البيانات وتعمل انطلاقاً منها من جهة، وبين حضور «مايكروسوفت» الواسع في مجال الحوسبة الرقمية من جهة ثانية لمساعدة العملاء في تحويل عملياتهم إلى المجال الرقمي على كافة المستويات.

تعتبر «بريديكس Predix» التي طورتها «جنرال إلكتريك الرقمية» منصة تطوير التطبيقات التي تزود الشركات الصناعية بكل ما يحتاجونها لبناء تطبيقات إنترنت الأشياء الصناعية بأمان وتبنيها بسرعة وفعالية باستخدام البرمجيات السحابية، للاستفادة من بيانات الأصول الصناعية في الحصول على معلومات قابلة للاستخدام العملي. وتستخدم شركات صناعية رائدة مثل شركة البترول البريطانية «بي بي» و«إكسيلون» و«شيندلر» و«ميرسك» حلول «جنرال إلكتريك الرقمية»، وفي مقدمتها تطبيقات رئيسية مثل حلول إدارة أداء الأصول (APM) وPredix ServiceMax إضافة إلى آلاف التطبيقات الأخرى المتوفرة على منصة «بريديكس» والتي قام العملاء بتطويرها لتعزيز الكفاءة والإنتاجية في أصولهم. وسيساهم توظيف المزايا القوية لـ«Azure» في تسريع اعتماد محفظة تطبيقات «بريديكس». وتجمع الشراكة بين خبرة «جنرال إلكتريك الرقمية» في البيانات الصناعية والتطبيقات، وحلول «مايكروسوفت» السحابية للشركات، مما يساعد العملاء في تسريع الاعتماد على التطبيقات الصناعية الحديثة وتحقيق نتائج ملموسة بسرعة أكبر، وبالتالي تحفيز الابتكار وتنمية الأعمال.

انتعاش البورصة بعد دخول قائمة المراجعة لمؤشر الأسواق الناشئة

قطاع الكويت غير النفطي يحقق ارتفاعاً بواقع 3.1 بالمئة

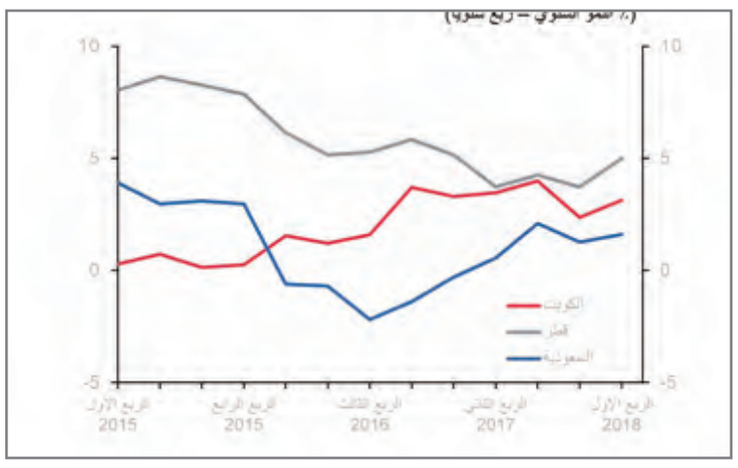

نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

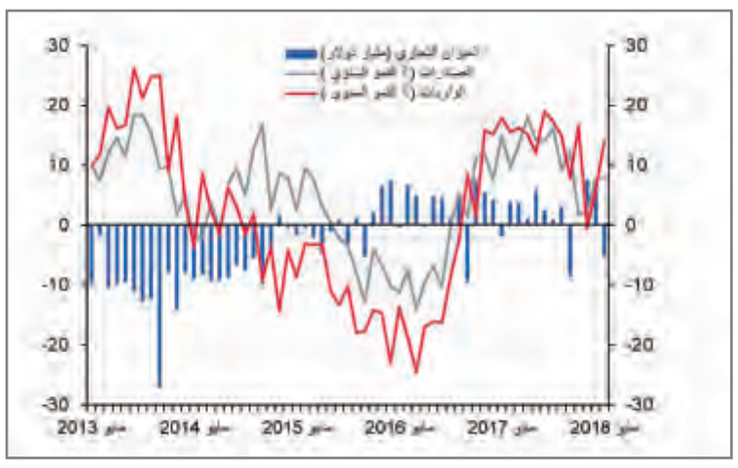

التجارة في اليابان

قال التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني لا تزال العلاقات التجارية العالمية متوترة والتي من المرجح أن تزداد حدّتها. فقد فرضت أميركا في السادس من يوليو رسوماً بنسبة 25% على بعض المنتجات الصينية المستوردة، مع احتمال تطبيق رسوم أخرى بنسبة 10% أي ما يعادل 200 مليار دولار. ونظرا لذلك، ردت الصين بفرض رسوم على بعض المنتجات الأميركية المستوردة. و في الوقت نفسه، جهزّت أوروبا خطة مفصّلة من شأنها رفع الرسوم على ما قيمته 300 مليار دولار من المنتجات الأميركية وذلك في حال فرَض الرئيس «ترامب» رسوماً جديدة على السيارات الأوروبية المستوردة. ولقد زادت هذه النزاعات من حدة المخاطر وتسببت بزعزعة الأسواق، إذ ولّدت الكثير من الضغوط السلبية على سوق الصين للأوراق المالية و عملتها «الرنمينبي». حيث شهدت الصين ارتفاعاً ملحوظاً في خروج رؤوس الأموال من أسواقها، وهي بذلك ليست إلا جزءاً من حركة خروج متنامية شملت الأسواق الناشئة.

وقد استمر المستثمرون بسحب أموالهم من الاقتصادات الناشئة، و تسارعت هذه السحوبات في يونيو على إثر ارتفاع الفائدة وقوة الدولار والتوتر التجاري. و حسب معهد التمويل الدولي فأن قيمة الاستثمارت التي سحبت من هذه الأسواق و توجهت نحو الأسواق الآمنة قد ارتفعت إلى 8.0 مليار دولار في يونيو من 6.3 مليار دولار في مايو. ومن المتوقع أن تستمر التدفقات إلى الخارج في الأشهر المقبلة في رد فعل للتشدد في السياسة النقدية المتوقع في أميركا. كما أن الارتفاع في قيمة الدولار سيزيد من عبء دين الأسواق، وسيزداد هذا الأثر أيضاً بعد الرفع المحتمل في الفائدة من قبل هذه الأسواق في محاولة لتعويض الخسائر الرأسمالية.

مجلس التعاون

بدأت الأفاق الاقتصادية للمنطقة بالتحسن في ظل ارتفاع أسعار النفط وبرامج الحكومات للتحفيز الاقتصادي. حيث تشير بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول من العام 2018 إلى أن قطاع السعودية الغير النفطي قد حقق نمواً بواقع 1.6% على أساس سنوي في الربع الأول من 2018، و ارتفاعه في الكويت بواقع 3.1% وفي قطر بواقع 5.0% على أساس سنوي. أما في الإمارات، فقد ضاعفت السلطات جهودها لتحسين بيئة الأعمال المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدورها، أعلنت السلطات في أبوظبي تقديم حزمة لإنعاش الاقتصاد والنمو بقيمة 13.6 مليار دولار.

وقد انضمت السوق السعودية إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة لأول مرة في يونيو مما ساهم في إنعاش الأسواق الخليجية. كما تم ضمّ سوق الكويت للأوراق المالية إلى قائمة المراجعة للإنضمام إلى هذا المؤشر. في الوقت نفسه، شهدت بورصة البحرين ارتفاعاً في نشاط المضاربة على العملة والسندات نتيجة عودة المخاوف حول قدرة المملكة على سداد مديونياتها في ظل تزايد عجز الميزانية ومستويات الدين. وقد أدى ذلك إلى تراجع الدينار البحريني ليصل إلى أدنى مستوياته منذ سبعة عشر عاماً مقابل الدولار. و بالإضافة إلى ذلك ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد لفترة خمس سنوات في البحرين لتقترب من أعلى مستوى لها منذ عشر سنوات بواقع 571 نقطة أساس، كما قفز الفارق بين سنداتها التقليدية بالدولار وسنداتها الإسلامية إلى مستويات قياسية. وقد دفعت هذه الضغوط مصرف البحرين المركزي إلى تأكيد التزامه بارتباط العملة بالدولار. وتعهدت كل من السعودية والإمارات والكويت بدعم البحرين مما أدى إلى استعادة السوق قوته، إلا أن حجم وتوقيت هذا الدعم لم يُحدّد حتى الآن.

اليابان

ارتفع نمو الصادرات اليابانية في مايو بواقع 8.1% على أساس سنوي وسط تسارع الطلب على معدات التصنيع والسيارات وقطع السيارات، بينما تسارع نمو الواردات من 5.9% على أساس سنوي إلى 14.0% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع واردات الطائرات وارتفاع أسعار النفط. في الوقت نفسه، تراجع فائض اليابان التجاري مع أميركا إلى أدنى مستوياته منذ العام 2013 بسبب واردات الطائرات الأميركية والفحم. فقد شهدت اليابان، كحال الصين ومنطقة اليورو ولكن بصورة أقل، ضغوطاً من سياسة أميركا التجارية غير العادلة. وبلغ التضخم في مايو 0.7% على أساس سنوي مما يشير إلى أنه من غير المحتمل أن تتبنى اليابان سياسة نقدية متشددة في المدى القريب.

سوق الصين

تأثرت عملة الصين الرينمينبي سلباً بعدة عوامل في يونيو ومطلع يوليو، مما أدى إلى تدخل البنك المركزي الصيني لدعم استقرار السوق. فقد سجلت العملة أسوأ أداء لها على الإطلاق في يونيو بعد أن تراجعت بواقع 3.3 % مقابل الدولار، حيث واجهت ضغوطاً نتجت عن قوة الدولار، والسياسة النقدية المحلية الميسرة واستمرار المخاوف من حرب تجارية مع أميركا.

أرباح «ألافكو» ترتفع 5 بالمئة بالربع الثالث بفضل بيع طائرات

4 ملايين دينار أرباح ألافكو

أظهرت البيانات المالية لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ارتفاع أرباح الربع الثالث المنتهي في 30 يونيو 2018 بنسبة 4.8% على أساس سنوي. وبحسب البيانات المالية للشركة بالبورصة امس الأربعاء، بلغت أرباح الفترة 6.06 مليون دينار (20.04 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 5.78 مليون دينار (19.11 مليون دولار) للربع الثالث من 2017.

وبلغت أرباح الشركة للتسعة أشهر المنتهية في 30 يونيو الماضي نحو 31.43 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 16.57 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2017، بارتفاع نسبته 89.7%.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى الربح من بيع طائرات مخصوم منه مُخصص صيانة ثقيلة ومُخصص إعادة تأجير.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 214% بالربع الثاني المنتهي في 31 مارس 2018، لتصل إلى 17.59 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.59 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغت الأرباح النصف سنوية للشركة نحو 25.37 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 10.79 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2017، بنمو نسبته 135.1%.